لتاثير القدرة الحادثة مصرحون باختلاف الحالتين وان الفرق ضروري ويقولون
ان العبد كاسب لا خالق والرب تعالى خالق ومخترع وذلك هو الفرق وفسروا
الكسب والاستطاعة بما علم من مذهبهم وانتم تدعون انه لا اختلاف بين الحالتين
الا التاثير وعدمه ولم يتبين وجه الحصر اذ لا مانع من ثبوت الاختلاف بامر
اخر وما المانع من تعلق قدرة العبد على وجه غير التاثير يحصل به الفرق ويكون
علامة على التمييز بين الحالتين وان خفيت حقيقته عز ادراكنا وقصر عنه
تعبيرنا فانا قد نتصف بالشيء ولا نصل الى الاحاطة بكنهه وان علمنا اتصافنا
به ضرورة كعلومنا وغيرها وغاية الامر ان الفرق بين الحالتين نميزه ضرورة
والادلة القطعية قاية على عموم قدرته تعالى فتوسطنا بين مذهبي القدرية
والجبرية رعاية للقطعيين اقول المبين المراد من كلامنا هنا انفي الفرق الضروري
بين الكسب والخلق او بين الفعل الاختياري للعبد والاضطراري له وانما المراد
ان حصل قد يا فان لم تستطع فقاعدا الخ دليل على تفاوت مراتب الاستطاعة
وهذا لا يصح الا عند وجود التاثير بالاذن واما على القول بنفيه فلا فرق
بين القيام والقعود والاضطجاع في كون بعضها مقدورا دون بعض ثم ان
التعلق على وجه غير التاثير لا يحصل به الفرق الصحيح بينه وبين وسع العبد
ان يفعله وبين ما ليس في وسعه ان يفعله اذ العبد يقدر في التاثير
عن قدرته لا فعاله حقيقة اصلا فلا وسع له والنصوص القطعية متضافرة دالة
على ثبوت الوسع للعبد وعلى تفاوت مراتبه وقد تبين في الرابعة انه
لا يصح تفسير الاستطاعة والوسع بمجرد التعلق فلا بد من القول بالتاثير
بالاذن بدلالة النص ومقتضى الاجماع واذا وقع الاعتراف بحقيقة
الفرق عز الادراك وقصور التعبير عنه ثم جاء الله بمن اظهره له وجه الفرق
ومكنه من البيان الكاشف للغة عن هذه المسالة المهمة الجامع لمراعاة الشريعة
والحقيقة ثم لا يتلقى بالقبول فمتى يظهر ما خفي اذ هذه تذكرة والافقد
سمعنا والمعنا ما ذكرتموه في الكتاب وليحملنا فضلكم فيما حملنا
عليه المدافعة عن عقد القناة منزنشانتا الخ ولكل اجل كتاب

تم بحمد الله

يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب قوله قال المحقق سعد الدين في شرح
العقايد النسفية ما نصه فان قيل لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار الا كونه
موجدا لافعاله بالقصد والارادة وقد سبق ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال
وايجادها ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين
قلنا الكلام في قوة هذا الكلام ومتانته الا انه لما ثبت بالبرهان ان الخالق
هو الله تعالى وبالضرورة ان لقدرة العبد وارادته مدخلا في بعض الافعال كحركة
البطش جوز البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق الى
القول بان الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته
الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد
داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور لله تعالى بجهة
الايجاد ومقدور للعبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان لم
نقدر على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة الموضحة عن تحقيق كون فعل
العبد بخلق الله تعالى وايجاده معا للعبد فيه من القدرة والاختيار اقول
قوله لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار الا كونه موجدا لافعاله بالقصد والارادة
صحيح ولا ينافيه ما سبق من ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال وايجادها قوله
ومعلوم ان المقدور الواحد لا يقدر تحت قدرتين مستقلتين قلنا صحيح لكنه ليس
ثمة قدرتان مستقلتان بل قدرة مستقلة هي قدرة الحق تعالى وقدرة غير
مستقلة هي قدرة العبد وهي بعينها كما تبين في الرابعة قدرة الحق تنزلت
من اعلى مراتبها الى مرتبة العبد وتقيدت بحسب استعداده فصارت بسبب
التنزل الى مرتبة العبد وتقيدها بحسب استعداده غير مستقلة اي انها
لا تؤثر فيما يشاءه العبد مطلقا بل لا تؤثر فيما يشاءه الا اذا شاء الله تعالى
وكلما كان كذلك لم يكن مستقلا بالخلق تعالى بايجاد الافعال منافيا لكون العبد
موجدا لافعاله باذن الله تعالى اما يوجد اذا قال العبد بقدرته المنتزلة الى
مرتبة العبد التي هي بعينها قدرة العبد ايضا فاذا كانت القدرة واحدة
بالذات متعددة بالاعتبار كان الفعل كذلك فالمخلوق لله بعينه هو المكسوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)